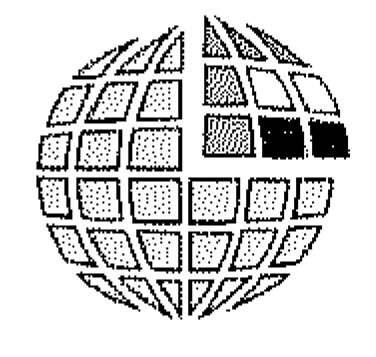
92 سلسلة محاضرات الإمارات

الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 92 ـ

الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 27 تموز/ يوليو 2003

الطبعة الأولى 2005

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-770-0

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 - 9712 +

فاكس: 4044542 - 9712 +

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

يخضع أداء الاستخبارات الأمريكية أثناء إدارة جورج بوش لجدل عنيف ومكثف للعديد من الأسباب؛ فقد وصل الرئيس الجديد إلى الرئاسة عام 2001، وطلب إجراء مراجعة شاملة لاحتياجات الاستخبارات في بيئة تهديد متغيرة. بعد عقد على نهاية الحرب الباردة، أصبح الوقت متاحاً أمام الخبراء وصانعي السياسة لتطوير فهم جديد بشأن كيفية جمع المعلومات ذات الصلة باحتياجات صانعي السياسة في القرن الحادي والعشرين وتنظيمها وتحليلها. ولم تؤد تجربة إعادة التفكير في الأساسيات - من التخطيط إلى التقنية إلى الأفراد - إلى أي تغييرات مهمة في الاستخبارات، لأن توصياتها -التي لم تنشر قط- غالباً ما كانت صعبة التطبيق، بسبب وقوع أحداث أيلول/ سبتمبر 2001.

أدت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، والشعور المتراكم بوجود أزمة قومية، وفشل التحذير بإمكانية حدوث هجمات إرهابية، وما تبع ذلك من قرار إدارة جورج بوش بشن حرب على تنظيم القاعدة وطالبان عام 2001، والعراق عام 2003، إلى خلق بيئة جديدة تماماً، لمراجعة أداء الاستخبارات الأمريكية ونقاط قوتها وضعفها، والعديد من الأفكار حول كيفية: إصلاح مجموعة الهيئات والوكالات والمكاتب التي تشكلها، أو تغييرها.[1]

ومن الجدير بالذكر أنه من غير العادي أن تكون قادراً على التحقق من أجهزة استخبارات أي دولة وأدائها بمثل هذه الطريقة من الانفتاح

والتفاصيل. إن ذلك -في الواقع، بالنسبة إليَّ- يشكل مثالاً آخر على المنهجية الأمريكية المتميزة، وهي طريقة تطور المؤسسات السياسية الأمريكية، وكذلك سياستها وممارساتها، سواء كان ذلك للأفضل أو الأسوأ، بطرق تتسم بالتميز فعلاً. ولا يمكننا تخيل بحث هذا الموضوع على أجهزة استخبارات أي دولة في العالم اليوم، مع وجود استثناء محتمل وهو المملكة المتحدة. لذلك، فأن تكون مستعداً لأن تكون صارماً ومنتقداً للبيروقراطية الاستخباراتية الأمريكية وأدائها الأخير، فهذا يعني أن يكون المرء متقبلاً كذلك للاعتراف بالشفافية الاستثنائية للنظام الأمريكي. وقد يجادل بعض الناس في أن تلك الشفافية الصرف ومطالب العامة والإعلام ولجان الكونجرس قد تشكل مصادر لقابلية الاختراق وضعف الاستخبارات الأمريكية؛ وذلك بمنح الخصوم معلومات بشأن مناهج استخباراتنا أكثر مما لدينا عن أجهزة استخباراتهم.

كذلك من المهم أن نضع في الحسبان أن بعض المشكلات في أداء الاستخبارات يمكن حلها، غير أن الإخفاقات والأخطاء المستقبلية سوف تحدث بالتأكيد، بالرغم من بذل المزيد من الجهود لتغيير المؤسسات الاستخباراتية وإجراءاتها والموظفين العاملين فيها. وعلى المرء أن تكون لديه توقعات وآمال واقعية ومناسبة بشأن الكيفية التي تستطيع بها المؤسسات الكبيرة التكيف مع التغيير، وبشأن القصور في اكتساب آليات النفاذ وفهم السلوك المحتمل للخصوم المؤكدين.[2]

وموضوع هذه المحاضرة هو الاستخبارات منذ 11 أيلول/ سبتمبر، ولكن يمكنها أيضاً أن تفيد بوصفها منطلقاً للتحقق من القضايا العالمية الحالية

الكبرى، وتحديداً، حالة الحرب على الإرهاب وتطور الأوضاع في العراق. وأخيراً، تطور احتياجات الاستخبارات الأمريكية التي يجب أخذها في الاعتبار في سياق القضايا الأشمل ذات العلاقة بدور الحكومة في عصر المعلومات وكيفية موازنة الطلب على الانفتاح والمحافظة على السرية في المجتمعات والدول الديمقراطية.

ما القضايا المهمة في الاستخبارات؟

لقد أصبح من المعتاد الحديث عن بيئة ما بعد الحرب الباردة والتغير العميق الذي مثلته للمؤسسات الأمنية القومية التي أنشأها الرئيس هاري ترومان قبل خمسين عاماً.[3] وبالنسبة إلى أجهزة الاستخبارات، فإن هذا التحول من تهديد فردي قائم من عدو مكافئ، وهو الاتحاد السوفيتي، إلى عصر الأزمات والمشكلات الصغيرة المتغيرة بسرعة كبيرة كان مروعاً، فالنظم التقنية، من الأقمار الصناعية إلى أجهزة المراقبة والاستشعار التي تم تطويرها بحسب طبيعة وتحد سياسي معينين، وجد أنها غير مناسبة وضعيفة عندما يكون الهدف الذي هو موضع الاهتمام دولة صغيرة غير مستقرة ذات أهمية قليلة للولايات المتحدة الأمريكية أو جهات غير حكومية لها أعضاء منتشرون، ومؤسسات موزعة في أنحاء مختلفة من العالم، ومتنقلة بصورة كبيرة ومتعددة الجنسيات.

كذلك خلقت ثورة المعلومات ضغوطاً جديدة وفرضت الدخول في جدل مهم ومثير بشأن ماهية الاستخبارات، وماهية المعلومات، واحتمال أنه بمقدورنا أن نقرر أيها المطلوب في وضع معين أو عدم قدرتنا على ذلك. إن تعقب اللاجئين في مناطق الحروب قد يشكل مهمة معلوماتية يمكن أن

تناط بوكالة الاستخبارات أو مؤسسة غير حكومية منافسة؛ كذلك يمكن تحقيق مراقبة خرق العقوبات بصورة سرية أو عبر الوسائل الأكثر علانية، أو بالطريقتين معاً. وعلى أي حال، فإن توافر النفاذ السريع إلى المعلومات الخام عبر شبكة الإنترنت والقنوات الفضائية وغيرها من الأجهزة والوسائل وأدوات عصر المعلومات جعلنا نرجع إلى أساسيات ماهية الاستخبارات، وكيف يمكن أن تقدم الاستخبارات أفضل خدمة ممكنة لصانعي السياسة المشغولين دائماً.

إن الأفكار المتعلقة بتطوير الاستخبارات وتغيير هيكلية عشرات الوكالات التي تشكل الاستخبارات تعتبر من الأمور المتكررة في الجدل والنقاش العام.[4] والاتهامات المتعلقة بفشل الاستخبارات تبدو مصاحبة تقريباً لأي نقاش يتناول السياسة الخارجية المثيرة للجدل، وقد أنشئ عدد كبير من اللجان منذ نهاية الحرب الباردة للتحقق من أخطاء مزعومة؛ مثل: الفشل في التنبؤ بالاختبارات النووية الهندية والباكستانية عام 1998، والقصور الملحوظ في تحليل برامج الصواريخ البالستية الأجنبية عام 1997، إضافة إلى سلسلة من الأزمات حول الاستخبارات والصين، ابتداء بنوعية المهارات التحليلية واللغوية وكميتها، وانتهاء بحوادث التجسس. وقد سبقت هذه المشكلات الاستخباراتية كلها الفشل الأكبر المريع والمتمثل في التحذير من هجمات تنظيم القاعدة في نيويورك وواشنطن عام 2001.

طرح الرئيس جورج بوش -في بداية رئاسته- المبادرة الرئاسية للمراجعة والتفكير مرة أخرى باحتياجات الاستخبارات ومؤسساتها. وقد تم تقسيم الجهد، برئاسة مستشار الأمن القومي الأمريكي برنت

سكاوكروفت، على لجنتين، تتألف الأولى من أفراد عملوا في مؤسسات غير حكومية وموظفين حكوميين سابقين ومستهلكين ومنتجين للاستخبارات، وتتألف الثانية من فريق من عدد من مديري الوكالات داخل الاستخبارات. وسعت هذه المبادرة إلى التعامل بجدية مع تحديات حجم المعلومات الهائل، وتغير طبيعة الصراع والتطور السريع في التغيرات التقنية لكل من الحكومات والجهات غير الحكومية، والحاجة إلى إجراء عملية فحص دقيق لبعض القضايا البيروقراطية للميزانية، والمساءلة والسلطة القانونية لقيادة جهاز الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين.

حددت لجنتا سكاوكروفت سلسلة من المشكلات المعقدة التي تتطلب عناية من القيادة في البيت الأبيض لتطبيقها بنجاح، على حين لم تنشر توصياتهما رسمياً. ولا يمكن لجهاز الاستخبارات وحده أن يشرع في إجراء تغييرات هيكلية مهمة. ولقد قدمت لجنتا سكاوكروفت المشورة بشكل واسع وقامت بأعمال خلاقة في مجال تحديد الاحتياجات الجديدة للاستخبارات وأولويات العملاء، ولكنها تعرضت للتهميش بسبب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. وتناولت تقارير صحفية في خريف عام 2001 بعض أكثر أفكار اللجنتين طموحاً، مثل نقل سلطة بعض وكالات جمع المعلومات الاستخباراتية الكبيرة من وزير الدفاع إلى مدير الاستخبارات المركزية، وأصدرت حكماً صائباً بأن مثل هذه الخطط مثيرة جداً للجدل السياسي لتحظى بموافقة الرئيس، أو ليجري تطبيقها بنجاح.[5]

وتمثل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر أوضح أشكال الفشل في الاستخبارات، وهي عدم قدرة الاستخبارات الأمريكية على تحذير الرئيس من خطر محدق قد يتعرض له مواطنون أمريكيون أو ممتلكاتهم أو مصالح

أمريكية، وفي بحثها القومي الطويل عن تفسير لما حدث ولفشل الحكومة في منع ما حدث، بدأنا ندرك أن الأمر أكثر من مجرد كونه فشلاً استخباراتياً؛ لقد كان فشلاً منهجياً لبعض جوانب بيروقراطيتنا الكبيرة والمعقدة في العمل معاً ورؤية مسؤولياتها باعتبارها متعلقة ببعضها بعضاً. إن سلطات فرض القانون وسلطات الهجرة والنقل والمواصلات وأمن الحدود والدبلوماسية تخضع لجدل عنيف جراء قصورها السابق لأحداث 11 أيلول/ سبتمبر.

وعلى أي حال -إذا ركزنا مبدئياً على الاستخبارات- فقد نجد أن الهجمات عملت على إثارة النقاش داخل الحكومة وبين أفراد الشعب بشأن أداء الاستخبارات ضد تهديد غير تقليدي وغير موجه من دول. فهل يمكننا جمع معلومات حول نشاطات الإرهابيين المسلمين المتطرفين وتقويمها، ممن يعملون بسرية في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية؟ هل يمكننا فهم دوافعهم، وكشف مخططاتهم وطرائق الاتصال فيما بينهم؟

كذلك أثارت هذه الهجمات قضايا أكثر استمراراً سبقت اهتمامنا بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة باعتبارهما أكبر أعدائنا. كما أثارت انتقادات السياسة حول مسألة كيفية استقطاب المتخصصين في الاستخبارات وتدريبهم، ودور تعليم اللغات الأجنبية في مدارسنا ومهننا، وتدهور قيمة بعض أشكال التقنية والفجوة بين توافر التقنية الجديدة في السوق وتكاملها ودمجها في الوكالات الحكومية البطيئة التحرك. لقد أعادت الهجمات في الواقع، فتح العديد من القضايا الكبيرة لإصلاح الاستخبارات وإعادة هيكلتها، وهي التي كانت قد أثيرت في أزمات سابقة.

في أقل من عامين على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، أصبح الشعب والكونجرس والإعلام الأمريكي وكبار المسؤولين متورطين في أزمة ثقة بالنفس خطيرة مرة أخرى بشأن الاستخبارات وعلاقتها بصانعي القرار؛ فقد أصبحت رغبة إدارة جورج بوش في التعامل بصورة حاسمة مع ما صورته باعتباره تهديداً استراتيجياً من الرئيس العراقي صدام حسين وذلك طوال عام 2002، وبدأ المسؤولون بالتصريح علانية عن وجهة نظر فريق جورج بوش بشأن خطر السياسات الأولى تجاه العراق. وأخذ ينشر تقويمه الخاص به، دامجاً تحليلات ضباط الاستخبارات مع أحكامه الخاصة به، على أمل إقناع الشعب الأمريكي بأن التهديد العراقي يساوي حالياً الإرهاب الدولي، أو يشكل جزءاً من تهديده.

مرة أخرى، يحمل الجدل الحالي بشأن الاستخبارات والعراق مضامين وانعكاسات تتجاوز الاستخبارات، لتصل إلى قضايا مهمة أكثر عمقاً حول تكامل أجهزة الحكومة، والعلاقة بين الرئيس والشعب والمساءلة عن الأخطاء في مجتمع ديمقراطي. ويمكن للجدل أن يؤثر في نتائج الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة الأمريكية.* ولغايات هذه الدراسة، سوف نركز بشكل أساسي على البعد الخاص بالاستخبارات.

تتطلب قضيتا الاستخبارات هاتان - وهما التعامل مع التحديات الإرهابية الدائمة، وفهم دور الاستخبارات في القرار الرئاسي بشن الحرب على العراق عام 2003 - معالجة منفصلة. وفي الواقع، تمثل الحالتان

---

* جرت الانتخابات الأمريكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وفاز الحزب الجمهوري برئاسة جورج بوش على منافسه جون كيري من الحزب الديمقراطي. (المحرر)

شكلين مختلفين من التحديات بالنسبة إلى مهنة الاستخبارات الأمريكية؛ فالشكل الأول يتعلق بكيفية تعامل الاستخبارات مع تنامي التهديدات واستمرارها لدى جهات متنقلة غير حكومية ومدمرة، أما الشكل الثاني، فهو مشكلة استخبارية تقليدية، أي تعقب قدرات الخصم العسكرية القائمة في مكان محدد جغرافياً. وبمقارنة الحالتين يمكن الحصول على فرصة التحقق من سلسلة من القضايا الاستخباراتية. كذلك يمكن للمقارنة أن توضح الطريق التي يعتقد الخبراء والسياسيون أنها تستطيع إصلاح الخلل والمشكلات. وأخيراً، تقتضي دراسة الحالتين منا التفكير بالعلاقة الغامضة بين الاستخبارات والسياسة، كما تسلط الضوء على دور المعلومات الاستخباراتية في مجتمع منفتح وغني بالمعلومات.

الاستخبارات والحرب على الإرهاب

في تموز/ يوليو عام 2003، نشرت لجنة مجلس الشيوخ المختارة حول الاستخبارات ولجنة الكونجرس الدائمة المختارة حول الإرهاب نتائج التحقيق الذي استمر 18 شهراً حول نشاطات قطاع الاستخبارات الأمريكية المتعلقة بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. ويضم التقرير، الذي لم ينشر منه جزء بسيط لدواعي السرية، أكثر من 800 صفحة[6] ويتضمن معلومات مفصلة عما كان معروفاً في أوساط مختلفة داخل الحكومة الأمريكية قبل الهجمات، وكذلك الإخفاقات المنهجية التي أدت إلى عدم المشاركة بالمعلومات بطريقة إيجابية، والتي ربما كان من الممكن أن تمنع وقوع الهجمات، أو تضع الحكومة الأمريكية في وضع أفضل لتتهيأ لهذه الهجمات وتخفف من تأثيرها.

كانت نتائج لجنة التحقيق المشتركة حول أداء الاستخبارات قوية ومتزنة، وجاء فيها : «قبل 11 أيلول/ سبتمبر، لم يكن قطاع الاستخبارات منظماً أو مجهزاً بشكل جيد، كما لم يكن متكيفاً بصورة مناسبة لمواجهة التحدي الذي شكله الإرهاب العالمي الذي ركز على أهداف داخل الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت هناك ثغرات حقيقية بين التغطية الجماعية التي توفرها القدرات الاستخبارية الأمريكية الخارجية والداخلية. ولم تول وكالات الاستخبارات الخارجية الأمريكية احتمال حدوث هجوم داخلي الاهتمام المناسب . . . وقد فاقمت هذه المشكلات، بصورة كبيرة، من مدى تعرض الأمة إلى تهديد إرهابي دولي خطير ومباشر داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بصورة متزايدة».[7]

لقد بذلت جهود متزايدة في الوقت الراهن لتصويب بعض الأخطاء الأكثر بروزاً ووضوحاً؛ حيث وضعت بروتوكولات جديدة لتسهيل الاتصال بين الاستخبارات ودوائر تطبيق القانون، والاستخبارات ومسؤولي الهجرة والحدود والجمارك، وشُرع بتطبيقها. وتسارعت عمليات تعليم لغات بعينها وأساليب عملياتية، وتسارعت أيضاً عمليات التوظيف في مكاتب متخصصة بتحليل قضايا الإرهاب في جنوب آسيا والشرق الأوسط، وفي الروابط بين الإرهاب والأسلحة، والإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

وتتمتع وزارة الأمن الداخلي الجديدة، التي أنشئت لدواعي الضرورات البيروقراطية والسياسية أكثر منها لدواعي الإيمان بأنها ستصلح أوجه القصور الحكومي في معالجة مشكلة الإرهاب، بوظيفة استخباراتية جديدة

ومسؤولية تحذير الرئيس من تهديدات داخل الأراضي الأمريكية. ويطلق على المديرية التي أنيطت بها هذه الوظيفة اسم مديرية «تحليل المعلومات وحماية البنية التحتية» (IAIP)، وهي تعرف الآن بأنها عضو في القطاع الاستخباراتي.[8] ويرأس هذه المديرية الجنرال السابق في مشاة البحرية، فرانك ليبوتي (Frank Libutti)، الذي خدم مؤخراً في وحدة شرطة مدينة نيويورك بوصفه نائب المفوض لشؤون مكافحة الإرهاب. وأنيطت بمديرية «تحليل المعلومات وحماية البنية التحتية» مهمة فهم نقاط الضعف في مواقع البنية التحتية الحساسة في الدولة، مثل الصناعات المهمة والنقل والمواصلات، مقابل تحليل متكامل للتهديدات الواردة من الاستخبارات ومصادر معلومات عامة. ولن تقوم المديرية بجمع المعلومات الاستخباراتية، ولكن يمكنها أن تكلف الوكالات الاستخباراتية الأخرى بالقيام بذلك، ثم تجمع كل المواد معاً للقيام بالتحليل والخروج بأحكام خاصة. وسوف تتم تغذية نظام المشورة في الأمن الداخلي بهذه الأحكام، ولنظام المشورة هذا مهمة لا يحسد عليها، وهي تحذير الدولة من حيث مستوى التهديد الذي قد تتعرض له.[9]

وفي الوقت نفسه، تم إنشاء مركز موحد لمراكز تحليل الإرهاب القائمة؛ حيث يقدم هذا المركز تقاريره إلى مدير الاستخبارات المركزية، ولكنه مركز مستقل مادياً وإدارياً، على الأقل وفق ما هو مخطط له. ويطلق على هذا المركز اسم «المركز الموحد للتهديد المتنقل» (TTIC)؛ أما نتاجه فيفترض أن يكون آراء متكاملة ومحددة لوكالة واحدة. ومن المفترض أن يجمع المركز كل الخبرات المتعلقة بالإرهاب، من دوائر تطبيق القانون وعناصر الاستخبارات المدنية والعسكرية، تحت سقف واحد، وأن يغلق أي ثغرة أو

فجوة واضحة بين المصادر الخارجية والداخلية للمعلومات حول الإرهاب ونشاطاته. أما هدف «المركز الموحد للتهديد المتنقل» فهو «خدمة مركز القرار في الحكومة الأمريكية حول كافة الأعمال التحليلية المتعلقة بالتهديدات الإرهابية». ومن المفترض أيضاً أن يعمل على توفير خدماته إلى جانب مركزيْ مكافحة الإرهاب الرئيسيين، أي مركز مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، وقسم مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، وترفع إدارة هذا المركز تقاريرها إلى مدير الاستخبارات المركزية. وعند تعيين قيادة جديدة، فإن على مدير الاستخبارات المركزية أن يعمد إلى التنسيق والتشاور في ذلك مع مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي والمدعي العام ووزير الدفاع ووزير الأمن الداخلي.[10]

وسوف تثبت هذه التغييرات المؤسسية، التي واجهت بعض المعارضة والتشكيك بين المديرين وفي الكونجرس، أنها مفيدة في استيعاب الطاقة والأفكار داخل النظام البيروقراطي، ولكن من غير المرجح أن تكون كافية؛ فالأخطاء البشرية ستظل تحدث، كما أن البيروقراطيات الكبيرة لها بيئة دائمة تعيق ذلك النوع من خفة الحركة والتعاون مع الآخر الذي ربما كان سيمنع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وسوف تواجه التحديات المؤكدة والدائمة حتى أكثر القادة إلهاماً وحكمة في محاولتهم إعادة التركيز على الموهبة الاستخباراتية والتقنية بطرق جديدة. ومن بين عشرات القضايا التي حددتها لجنة التحقيق المشتركة والانتقادات الأولى للاستخبارات الأمريكية، المسائل الأربع الآتية، وهي المتعلقة باستهداف الإرهاب على وجه الخصوص.[11] وهذه المسائل هي:

الغابة أو أوراق الشجر؟

تحقيق المزيج المناسب للعمل التشغيلي والاستراتيجي حول استهداف الإرهاب

إن استهداف الاستخبارات للإرهاب يتطلب على الأقل، أنواعاً مختلفة جداً من المهارات: إذ يحتاج المرء إلى الاهتمام المتأني والدقيق بالتفاصيل مثل المتخصص في الجرائم الجنائية؛ حيث يتوغل في أدق التفاصيل والجزئيات لمواد متداخلة مع مواد غير ذات صلة من الأنماط والروابط، ولكنه يحتاج أيضاً إلى التفكير بشكل استراتيجي ومفاهيمي نظري؛ ليتجاوز ثقافته الخاصة وليتخيّل عالماً من القيم والأهداف مختلفاً كل الاختلاف من أجل توقع كيف يستطيع الإرهابي النشيط أن يضرب ضربته التالية؟ ومتى؟ وقد وجد أن هاتين المهارتين كانتا مطلوبتين للعمل في الاستخبارات الأمريكية قبل 11 أيلول/ سبتمبر، على الرغم من أن قادة أجهزة الاستخبارات شددوا جداً على الأولوية العالية والقصوى لجمع المعلومات والنشاطات ذات العلاقة بالعمليات. وللنقص علاقة بالحظ والتوقيت والبراعة، وليس بالرفض العنيد للاعتراف بالمشكلة.

وقد عرّف مدير الاستخبارات المركزية في الاجتماع السنوي لتقويم التهديد العالمي[12] بإصرار مفهوم الإرهاب، ونشاطات أسامة بن لادن، باعتبارها التهديد الأكثر خطورة على الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثرها استهدافاً مباشراً لها، وقال: «فيما يتعلق بالإرهاب، لابد لي أن أكون صريحاً في القول، إن الأمريكيين أصبحوا بشكل متزايد أهدافاً مفضلة، وما من شك في أن أسامة بن لادن، وحلفاءه في أنحاء العالم، والمتعاطفين معه

يخططون لمزيد من الهجمات ضدنا . . . ولتنظيم أسامة بن لادن اتصالات مع أنحاء مختلفة في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية . . . إن الأمريكيين جميعاً مستهدفون»[13] .

2 شباط/ فبراير 1999

«كل شيء تعلمناه مؤخراً يؤكد قناعتنا بأنه يريد توجيه المزيد من الضربات ضد أمريكا . . . ونحن نعتقد أن باستطاعته توجيه ضربة من دون تحذير إضافي» .[14]

21 آذار/ مارس 2000

«إن تهديد الإرهاب حقيقي، وفوري، وهو في حالة تطور . ويظل أسامة بن لادن، وشبكته العالمية من المساعدين والأتباع يشكلان التهديد المباشر والجاد» .[15]

7 شباط/ فبراير 2001

يقتضي هدف الإرهابي اهتماماً استثنائياً وثيقاً بالتفاصيل غير المؤذية؛ فطوال العقد الماضي، عكف المحللون في العديد من وكالات الاستخبارات، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أكثر من أي وكالة أخرى، على البيانات المتعلقة بمسؤولي تنظيم القاعدة المعروفين ونشاطاته، غير أن بعض المهتمين حكم على هذه البيانات بأنها ليست فاعلة بما يكفي في السعي وراء حلقات الاتصال، من النشطاء المشتبه بهم، بين الأفراد أو التنظيمات . وبذلت جهود كبيرة لاستخدام التقنيات الجديدة لمسح كميات هائلة من البيانات وتصويرها لمحاولة تحديد ما هو مهم وإدراكه أو

«يستوجب التصرف» بلغة السياسة والاستخبارات الخاصة. غير أن العوائق الثقافية وحواجز اللغة أعاقت الجهد، مع وجود عشرات الأسماء المتشابهة (مثل محمد آل عطا) أو التنويع في اللفظ في جوازات السفر والتأشيرات التي قد تفلت من تقنيات الحاسوب المتعلقة بمقارنة الأسماء.

يرى معظم صانعي القرار الحكوميين أن الاستخبارات تستند إلى دليل صارخ، وأن هذا العمل الفعلي أو التكتيكي المتعلق بالهدف الإرهابي تقرره قواعد وممارسات رفع التقارير بشأن ما هو معروف، والتمييز بين الحقائق والتوقعات. في الحرب على الإرهاب، كان قطاع الاستخبارات قد بذل قصارى جهده طوال عقد كامل تقريباً لتطوير قدراته للجمع والتفسير لكمية كبيرة من البيانات الغامضة المأخوذة من منظمات عادية حول أفراد لا تميّزهم في الغالب أسماؤهم ومظاهرهم وسلوكهم عن غيرهم من السكان المدنيين العاديين. تصوروا للحظة الفرق بين مراقبة مجموعة من الشباب الذين يتجمعون في أحياء فقيرة في المدن المكتظة بالسكان في الشرق الأوسط أو شبه القارة [الهندية]، ومراقبة القوات السوفيتية وهي تتحرك في قوافل كبيرة إلى قواعد عسكرية ومرافق معروفة. إن العمل ذا الأيدي العاملة الكثيفة والمكسب الجيد لتطوير قواعد بيانات حول الإرهابيين المعروفين أو المشتبه بهم إنما هو عمل لا يحظى بالكثير من المجد أو المكافأة.

وعلى الجانب الآخر، ثمة ادعاء بأن قطاع الاستخبارات لم يقم بواجبه كما ينبغي في مجال التنبؤ بالخطوات التالية أو تصور سيناريوهات جديدة للهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الأمر يتطلب نوعاً آخر من العمل التحليلي، وهو ما يدعى غالباً التحليل الاستراتيجي؛

ويستند هذا التحليل إلى منهجية مختلفة تماماً، لا تعتمد على الدليل التجريبي وحده، وإنما على تكامل البيانات الجزئية مع الخبرة الإقليمية والتفكير المجرد للتنبؤ بالمسارات المستقبلية المحتملة لعمل الخصم غير المفهوم بشكل تام. لقد استغرق تطوير كل هذه المنهجيات والأساليب عقوداً طويلة لفهم سلوك السوفييت، وثبت أن هذا خطأ -جزئياً على الأقل- بعد فوات الأوان. إن تطور تنظيم القاعدة باعتباره تهديداً مدمراً حدث في أقل من عقد، والمحللون غير واثقين من أنهم يستطيعون تحقيق اختراق آليات التشغيل والتفكير لمثل هذه المجموعة المتطرفة؛ فعلى سبيل المثال، نحن لم نفهم بشكل كامل كيف نشأت استراتيجية القاعدة من التركيز على الإضرار بالعائلة المالكة السعودية وبالوجود الأمريكي في المملكة العربية السعودية، إلى استراتيجية أكثر شمولاً بمحاولة إلحاق الضرر بالولايات المتحدة الأمريكية عالمياً. ويظل احتمال معرفة كون القاعدة تعتقد أنها تستطيع تغيير الولايات المتحدة الأمريكية بصورة جذرية أو لا، وتغيير نظامها السياسي ومجتمعها، وأن ما ستستخدمه بوصفه مقياساً للنجاح؛ مسألة غير واضحة على الإطلاق.

القوى العاملة: كيف يمكن تحقيق المزيج المناسب من المهارات والنظم لبيئة تهديد متغيرة؟

قبل 11 أيلول/ سبتمبر بوقت طويل، كانت هناك وصفة تفيد بأن اليد العاملة لاثنتي عشرة وكالة تشكل قطاع الاستخبارات بحاجة إلى إعادة تجهيز وتنظيم، بعيداً عن تركيزها القديم السابق على الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة جديدة من الأولويات. غير أن تحقيق التوافق حول هذه

الأولويات لم يحدث حتى الآن . ويعتقد بعض الناس أنه يجب أن يكون هناك تركيز عالمي لقطاع الاستخبارات ، وأن يكون مستعداً للاستجابة لمطالب صانعي السياسة حول أي موضوع ، بدءاً من مناطق الصراع التقليدية إلى القضايا المتحولة الجديدة مثل البيئة والصحة . ويعتقد آخرون أن التوصل إلى انتقائية أكبر هو المطلوب ، وأن قطاع الاستخبارات يجب أن يركز جهوده بدلاً من ذلك على تلك القضايا التي تعتبر سرية بالفعل ؛ حيث إنه الوحيد الذي يمكنه توفير المعلومات والرؤية . وبحسب هذه الفلسفة ، يجب أن يتركز اهتمام الاستخبارات بجمع المعلومات وتحليلها بصورة كبرى على البرامج السرية لأسلحة الدمار الشامل ، وطبيعة عمل المنظمات الإرهابية والسياسات والسلوك لدى الأعداء أو الدول المعادية . ولأي من هذه المناهج تبعات ونتائج بالنسبة إلى القوة العاملة ، وكذلك لأي من المهارات والخلفيات التي يجب تقويمها وأيها تجدر مكافأتها لقيامها بالعمل " ذي العلاقة بالسياسة " .

أما بالنسبة إلى الغالبية العظمى ، فإن مدير الاستخبارات المركزية الحالي يميل إلى المدرسة الأخيرة ، أي مدرسة القيمة المضافة التي تقول : إن استخبارات عصر المعلومات يجب أن تسهم بفرع جديد من المعلومات لا يمكن إلا للاستخبارات السرية أن توفرها . وقد أصبح لاعباً محورياً في فريق الإدارة لأولوياتها الأمنية القومية القصوى ، أي الحرب على الإرهاب وسياسة العراق . وفي الوقت نفسه ، فهو يدعم المستوى الأكثر اعتدالاً من الالتزام لتحليل التوجهات العالمية وقضايا المراقبة التي تتراوح من الديمغرافيا إلى الاقتصاد إلى مسببات فشل الدول ، والتوجهات في العلوم أو الطب التي قد تكون لها انعكاسات على الأمن القومي . وينبغي له أيضاً أن يوفر

الأفراد لوزارة الأمن الداخلي الجديدة وأن يستخدم جزءاً من القوة العاملة لتحسين علاقات الارتباط داخل الحكومة الفيدرالية، وبين الحكومة الفيدرالية والولايات الخمسين، ومع الحلفاء الأجانب أو الشركاء الآخرين.

إن الفلسفات المختلفة بشأن الوظيفة المحورية للاستخبارات بالإضافة إلى الأولويات القومية المتغيرة بشكل جذري تجعل من الصعب جداً الاحتفاظ بهيكلية الأيدي العاملة الكبيرة بشكل سليم. ولتوضيح هذا الأمر، قبل عامين فقط، كان النقص الإجباري في الأيدي العاملة يتمثل في النقص في مهارات اللغة الصينية والخبرة، وفي أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين، كان المرء يتحسر على الافتقار إلى القدرات المتاحة المتعلقة بالدول المنهارة، كالصومال والبلقان ومناطق الاضطرابات المختلفة في أفريقيا وشرق آسيا. وإذا نجح البيروقراطيون في إصلاح أي من هذه النواقص، فإنه لن تقدر حق تقديرها أو قد تعتبر ذات صلة خاصة بالتركيز الحالي على الإرهاب. وبالمثل، يتحسر آخرون على ما ينظر إليه على أنه نقص خطير في المحللين الذين يتمتعون بقدرات علمية نادرة يمكن تكليفهم بمراقبة سيناريوهات الإرهاب المحتملة أو دول مارقة تستخدم أسلحة الدمار الشامل.

التعاون والمسؤولية المدنية: كلنا في الفريق نفسه

أصبح من الواضح الآن أن أحد أسباب الفشل المنهجية التي أدت إلى هجمات 11 أيلول/ سبتمبر إخفاق المسؤولين في الوكالات المختلفة في منح مسؤوليات كل منهم الاهتمام الكافي؛ للتأكد من أن جزءاً جديداً من المعلومات لم يتم تخزينه في قاعدة البيانات، ولكنه نقل أيضاً، على وجه

السرعة، إلى أشخاص في أجزاء أخرى من النظام الفيدرالي. كان التواصل بين الاستخبارات ودائرة تطبيق القانون، والاستخبارات ودائرة الجوازات والهجرة، ودائرة تطبيق القانون ودائرة التأشيرات متخلفاً. أما رد البيروقراطية على مثل هذه النواقص فكان يتمثل في العادة في تعديل بروتوكولات التدريب، وتطوير برامج مبادلة العمل، والطلب من القادة اتخاذ خطوات رمزية حول مدى الحاجة إلى تعاون أكبر بين الوكالات.

وتعد هذه الخطوات ضرورية، ولكنها غير كافية؛ فالتعاون ليس مميزاً في نظام تنافسي؛ حيث تعتبر الحوافز والمكافآت جزءاً من المنظمة نفسها، وتنتعش الوظائف أكثر ما تنتعش عندما يجعل الأعضاء الموهوبون أنفسهم مفيدين لرؤسائهم لا أن يقضوا أوقاتهم في وكالات أو دوائر أخرى، أو عندما يضعون مساعدة الناس في المدينة على رأس أولوياتهم. وأما ما هو مطلوب أيضاً فهو غرس القيم المدنية في الأذهان بصورة كبرى، والإيمان بأن نجاح الآخرين هو نجاح لهم في خدمة الدولة ومواطنيها. ويعد نظام المكافآت، محتاجاً إلى أن يدرك أن تكامل المعلومات ومعرفة السياسة، والانتصار على التهديد الإرهابي، قيم جديدة مهمة جداً. وكما أدى اكتشاف المجتمع برمته بعد الهجمات الفضائل المدنية الكامنة، -كما حدث في القطاع العام- فإن التقدير، والاهتمام بالمواطنة والفضائل المدنية يحتاجان إلى مزيد من الرعاية والعناية. والتحرك الجزئي لقطاع الاستخبارات ووزارة الأمن الداخلي الجديدة نحو تنفيذ سياسات «الدفع مقابل الأداء» قد يعزز قدرة المديرين على مكافأة السلوك المناسب، مادامت محددة من حيث هي أولوية.

كذلك يستطيع التعاون أن يتحسن ويتطور على الصعيد الدولي، على الرغم من أن هذا المجال يعد من المجالات التي حققت تقدماً جيداً منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. إن إدراك الحلفاء والأصدقاء أن الإرهابيين الذين شنوا الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية لديهم صلات وروابط عميقة ببلدانهم شكل حافزاً قوياً لتطوير التعاون في مجال المشاركة في المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ القانون. وقد كانت المؤسسات الأمنية الرئيسية في أوربا والشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها، على وجه التحديد، متلهفة وتواقة للعمل بصورة أسرع وأوثق مع نظيرتها الأمريكية، ويعود السبب وراء ذلك، جزئياً، إلى أنها تقدر أن التهديد يمسها أيضاً. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، يمكن المرء أن يشعر بأن مستوى النشاط والانفتاح في علاقات الارتباط تحسنا وتطورا، حتى وإن فضل العديد من الدول عدم مناقشة إسهاماتها بالتفصيل بشكل علني.

لطالما كانت علاقات الارتباط مشحونة بالغموض؛ فضباط الاستخبارات المحترفون ليسوا معنيين بالمشاركة بالمعلومات وعليهم أن يقوّموا بصورة متواصلة مدى خطورة المصادر والأساليب. وحالياً، تتحرك سياسة مقاسمة المعلومات والمشاركة بها في الاتجاه الإيجابي. ويمكن أن تكون عرضة لرياح التغيير، ويمكن التسريبات المؤذية سياسياً لدى أي طرف أن تقوض هذه المشاركة في أي وقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تناسق القدرات يؤثر على المشاركة؛ فالكثير من أجهزة الاستخبارات في الدول الصغيرة قد تصاب بالإحباط نتيجة حجم نظام الاستخبارات الأمريكي ومدى تطوره، ويقلل هذا من شأن قدرتها الخاصة في الإسهام في التوصل إلى الحقيقة حول الإرهابيين وشبكاتهم.

وتستحق الصعوبات التي تعترض العلاقات الأمريكية السعودية حول المشاركة في المعلومات الاستخباراتية أن نتطرق إليها ؛ فقد حاول المسؤولون في دوائر تنفيذ القانون والمخابرات في البلدين العمل معاً طوال العقد الماضي للقبض على الإرهابيين الذين قتلوا العشرات من الأمريكيين والسعوديين أو جرحوهم على الأراضي السعودية في حوادث عنف. ولكن ثبت أن الاختلافات الثقافية والسياسية تشكل عوائق منيعة، وخاصة مع تعارض الآمال الأمريكية بضرورة السرعة والشفافية مع الممارسات المختلفة وربما المفاهيم المختلفة للعدالة في المملكة العربية السعودية. ولعل آخر فصل معلن من فصول التوتر حدث في شهر تموز/ يوليو عام 2003، مع نشر تقرير لجنة التحقيق المشتركة التابعة للكونجرس الأمريكي، وحذف نحو 28 صفحة تشير إلى المملكة العربية السعودية. وقد سافر وزير الخارجية السعودي إلى واشنطن للاحتجاج على هذه الخطوة، محاولاً أن يبرهن على أن المملكة العربية السعودية أرادت نشر التقرير بحيث يمكنها الدفاع عن نفسها ضد التهم المفترضة بالافتقار إلى التعاون مع السلطات الأمريكية أو حتى التهاون مع مؤيدي الإرهابيين. ومن المحتمل، بل المعقول أيضاً، أن خطوة الوزير غير المميزة كانت موجهة إلى المواطنين المحليين المحبطين من المعالجة غير المنصفة في وسائل الإعلام الأمريكية، وأن التعاون، وراء الكواليس، يصل إلى مرحلة التكامل. وهناك دليل واضح يكفي للقول: إن السعوديين يبذلون قصارى جهدهم لأسبابهم الخاصة في التخلص من تهديد القاعدة داخل الأراضي السعودية. وعلى أي حال، فإن قضايا السيادة واختلاف الثقافات وتنوع المصالح الوطنية تلعب دورها في هذا الإطار.

القيادة: من المسؤول؟ ومن يحذر؟

حذر مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، جورج تينيت دائماً من الخطر المتنامي للإرهاب الإسلامي، ووضع على رأس الأولويات تمويل فرقة مكلفة بالقبض على أسامة بن لادن في مركز مكافحة الإرهاب وتجهيزها. ومع ذلك، وجدت لجنة التحقيق المشتركة أن الجهد غير كاف، وقالت: إن مدير الوكالة وقادة القطاع الاستخباراتي لم يحذروا بوضوح كاف، ولم يحصلوا على تمويل كاف ولم يطلبوه، ولم يلتفتوا بما فيه الكفاية إلى إدارة النظام المعد لمواجهة الهدف الإرهابي. وبحسب تقرير اللجنة، يشترك الكونجرس في تحمل المسؤولية لعدم موافقته على الموازنات السنوية أو فرض العديد من الخطط والمبادرات لتعزيز مكافحة الإرهاب وعدم تفعيلها، وفي الوقت نفسه، أدارت الحكومة النشاطات على أساس الحلول المستمرة. وكما هي الحال مع كل التحقيقات اللاحقة للعمل، فإن على المرء أن يواجه تحدي القيادة بكل أمانة وعدالة وآمال واقعية.

تنبثق القضية المستمرة بالنسبة إلى قيادة قطاع الاستخبارات من السلطات المتعلقة بضوابط الميزانية التي تم تقسيمها بين مدير وكالة الاستخبارات المركزية ووزير الدفاع؛ فعلى حين أن تفاصيل إنفاق الاستخبارات تظل طي الكتمان، فإن من المعروف أن نسبة عالية من ميزانية الاستخبارات الإجمالية تعد في وزارة الدفاع،[16] التي تدير معظم النظم الفنية الكبيرة، بما في ذلك المنصات المختلفة التي تستخدمها وكالة الأمن القومي (NSA). وتعمل وكالة الأمن القومي، ووكالة التصوير والمسح القومي (NIMA)، ومكتب الاستطلاع القومي (NRO) -وهي كلها

مؤسسات كبيرة الحجم- تحت سلطة وزير الدفاع. ويتطلع قادة هذه المؤسسات إلى مدير الاستخبارات المركزية للحصول على التوجيه العام، غير أن القول الفصل حول الإنفاق ومتطلبات جمع المعلومات تحدده الاحتياجات الدفاعية والأولويات إلى حد كبير. وقد وضعت الآليات المعقدة والمرهقة للفصل بين الاحتياجات المدنية والاحتياجات العسكرية، ولكن ثبت أن سلسلة القيادة المضنية قوة متنفذة.

وتعتبر هذه القضايا أكبر من شخصيات أي منصب فردي، ولكن قوة شخصية الرئيس وقربه يمكن أن يكونا عاملين في العديد من الأفكار المتعلقة بحل التداخل في السلطات، من خلال قانون أو أمر إداري. وفي الوقت الحالي، يمكن المرء أن يتخيل البيت الأبيض وهو يقوِّم بعمق إسهامات كل من وزير الدفاع ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، وصعوبة إقرار أي تغيير يمكن رؤيته بأنه يأتي على حساب أي من الرجلين المتنفذين. وعلى أي حال، فإن المحامين وخبراء الأمن القومي يواصلون الاعتقاد بأن الفشل في حل معضلة سلطة مدير الاستخبارات المركزية سيثير اتهامات أخرى مستقبلاً بـ " فشل الاستخبارات " .

إن إضافة وزارة الأمن الداخلي الجديدة، وقرار إنشاء وحدة تحليل جديدة في مكتب التحقيقات الفيدرالي، والإعلان، أوائل عام 2003، عن المركز الموحد للتهديد المتنقل أشياء سوف تضيف مزيداً من الإرباك لخطوط السلطة والمسؤولية والمساءلة في أداء الاستخبارات. لقد تعرض دور مدير وكالة الاستخبارات المركزية، بصفته الشخص المسؤول عن تحذير الرئيس من التهديدات الاستراتيجية، حالياً للشبهات عندما تم تعيين المدعي العام

للقيام بدور المحذر من الإرهاب الداخلي، ولقد تم نقل هذا الواجب حالياً إلى وزير الأمن الداخلي. وفي الترتيبات الجديدة ثمة متسع للإرباك، مع احتفاظ مدير وكالة الاستخبارات المركزية بدور وعلاقة مميزين مع الرئيس، كما يحاول قادة الأمن الداخلي والتحقيقات الفيدرالية الجدد الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات المتعلقة بالتحذير. وهذه ليست مجرد قضايا بيروقراطية، بل تدخل في صلب مساءلة القيادة ومحاسبتها واحتمال أنها قدمت الخدمة للرئيس بجهد مضاعف أو لا، بصورة مقصودة أو غير مقصودة. ومن المهم أيضاً بالنسبة إلى الاقتصاد والاستقرار الداخلي ألا تشعر الدولة بالإرباك والتشويش وألا تتعرض لرسائل تحذير متنافسة.

الاستخبارات والحرب على العراق

سوف يكون دور الاستخبارات في قرار الرئيس بشن حرب فصلاً مهماً في التواريخ التي كتبت في عهد الرئيس جورج دبليو بوش. وهي تشكل حالة دراسية تمس مظاهر عديدة من مظاهر الثقافة السياسية الأمريكية؛ مثل: العلاقة بين الرئيس ووسائل الإعلام، والشفافية والمصارحة في صناعة القرار، ومدى تأثير مؤسسات الأمن القومي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك مجلس الأمن القومي، ومصداقية الرئيس والبيروقراطية الاستخباراتية التي تقوم على خدمته. وبطرائق معينة، يمكن أن يكون لهذا الدور نتائج تدوم أكثر من قصص "فشل الاستخبارات" أو الجدل بشأن أداء الاستخبارات الأمريكية.

لقد أصبح موضوع الاستخبارات والحرب على العراق أكثر حدة منذ أن انتهت «الحرب الرئيسية» في نيسان/ إبريل 2003 ولم يتم العثور على

أسلحة دمار شامل. وقد انبثق منها جدل متجدد بشأن كون الحرب مسوغة أو لا؛ إذ كانت الاستخبارات، بطرائق عدة، مجرد مطية ركبها الجدل، أو «عاملاً خارجياً» للمعارضين السياسيين لقرار الرئيس بشن الحرب.

وفي غياب خطر واضح وموجود، مثل بناء آلة عسكرية أو تهديدات صريحة من أعداء معلنين، فإن قرار شن الحرب في أي دولة سوف يستند إلى معلومات وأحكام متاحة لصانعي القرار من وكالات الاستخبارات والمصادر الأخرى الموثوق بها. إن الفكرة الصرف بدخول الحرب في غياب تهديد وشيك تعتبر مثيرة للجدل، وفي مجتمع مفتوح مثل الولايات المتحدة الأمريكية سوف تظل مصدر خلاف وجدل دائمين. لقد استند قرار إدارة بوش بشن الحرب بهدف إطاحة صدام حسين إلى العديد من المعطيات قدمها المستشارون السياسيون ومصادر عسكرية ودبلوماسية وخبراء حكوميون وغير حكوميين. لقد كانت الاستخبارات مجرد جزء واحد من مجموعة أجزاء أخرى مهمة في المداولات، وكانت مهمة في إصدار أحكام معينة بشأن قدرات العراق، ونياته وتقويمات تكتيكية بشأن مواقع كبار رموز النظام ودوافعهم. وسوف يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يتمكن الناس والباحثون من إجراء تقويم موضوعي لمدى أهمية الاستخبارات في اتخاذ الرئيس قراره، ولكن التقارير وأعمدة الرأي الصحفية، بحسب رأيي، تبالغ في الاهتمام بهذا العامل مقارنة بالعوامل الأخرى.

وحتى قبل مجيء إدارة جورج بوش في أوائل عام 2001، كان العراق موضع اهتمام الرموز السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد كان هناك عمل غير مكتمل منذ حرب الخليج الثانية، وتلخص موقف أنصار

الحرب في أن الرئيس بيل كلنتون لم يكن صارماً بشأن خطر استمرار صدام حسين في السلطة . أما بالنسبة إلى المعترضين ، وهم الجمهوريون خارج السلطة ، فإن احتواء العراق ، بنظرهم ، يعتبر سياسة فاشلة ، وإذا ما تم انتخابهم ، فإنهم سيتخذون إجراءات أشد وأكثر قسوة . وبنظري ، لم يكن صحيحاً الادعاء بأنه بسبب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر فقط قرر الرئيس شن الحرب على العراق ؛ فقد كان ذلك القرار جزءاً من الحملة وجزءاً بارزاً على رأس أولويات العديد من رموز الإدارة الجديدة . وفي الواقع ، كانت الهجمات الإرهابية تحولاً قصير الأجل من أجل التعامل مع العراق ، ويصبح ، مع الزمن ، حجة إضافية للتصرف والقيام بعمل ما ، أي إنه حتى إذا لم تكن هناك علاقة مثبتة ومؤكدة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة ، فإن مثل هذه العلاقة يمكن أن تتطور إذا احتفظ صدام بالسلطة . وقد وضعت الإدارة عدداً من الحجج لضرورة القيام بعمل ما ، واستندت كل حجة من هذه الحجج ، على الأقل جزئياً ، إلى معلومات استخباراتية . وعلى أي حال ، من الضرورة بمكان فهم أن للإدارة سبباً استراتيجياً ثابتاً لتغيير النظام في العراق ، وأن التحليل القائم على الوقائع ، الذي غالباً ما يوارى وراء أخطار بعينها يشكلها العراق ، يعتبر عاملاً ثانوياً ، وليس الدافع لاتخاذ القرار بشن الحرب .

كانت أسلحة الدمار الشامل سبباً رئيسياً في الجدل الدولي والقومي حول الحرب ، وكانت أكثر الأسباب الرسمية لشن هذه الحرب ، برغم أن أحد كبار المسؤولين كشف عن أن أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد وسيلة «بيروقراطية» ، ولم تكن السبب الوحيد أو الأساسي لشن الحرب .[17] وقد كان قطاع الاستخبارات يضع الحجج المتعلقة بوضع أسلحة الدمار الشامل

العراقية وفق فترات زمنية دورية منذ نهاية حرب الخليج الثانية، بناء على بيانات غير مكتملة وغير صحيحة دائماً وعلى أحكام حول طبيعة النظام العراقي وأطماعه وسلوكه القديم وغرائزه في البقاء.

أما بالنسبة إلى الغالبية العظمى، فقد اعتقد قطاع الاستخبارات أن الهوية الوطنية العراقية وأطماع النظام توفر دعماً سياسياً دائماً لبرامج التسليح المتطورة، وتوفر الموارد المالية والبشرية الضرورية في العراق لتحقيق هذه الأهداف. وقبل الحرب بشهور، كان الحكم الرئيسي الذي صدر عن قطاع الاستخبارات بشأن العراق كالآتي:

«يواصل العراق برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل في تحد لقرارات الأمم المتحدة وحظرها. إن بغداد تمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية وكذلك صواريخ يتجاوز مداها قرارات الأمم المتحدة؛ وإذا ما بقيت من دون مراقبة، فإنه سيكون لديها على الأرجح أسلحة نووية خلال هذا العقد». [18]

وهذه الأحكام لم تؤد إلى استنتاجات بشأن احتمال استخدام الأسلحة أو حالة الاستعداد لاستخدامها بصورة آلية، لكن بالنسبة إلى بعض من يصوغون السياسة فإنها تجعله ميالاً إلى رؤية العراق باعتباره عدواً حقوداً وعنيداً، وقد أسهمت هذه الأحكام في حجة القيام بعمل ما. وبالنسبة إلى آخرين، كانت الأحكام تشكل رأياً لا يقوم على بينة كافية ويرتكز إلى معرفة ناقصة؛ ومن ثم فهي غير كافية لتقرير أي عمل أو تصرف ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم به. لقد أدى التدقيق في التحليل المتعلق بالعراق غالباً إلى تفويت عنصر مهم أيضاً، وهو أن عناصر بشرية في الاستخبارات هم الذين يتلقون المعلومات ويعالجونها، وهم الذين

يضعون الافتراضات المختلفة والمعرفة المسبقة للمعلومات ويمكنهم الخروج باستنتاجات أو استدلالات مختلفة من هذه المعلومات.

ويشير السجل العام إلى أن الاستخبارات كانت تستغل ويساء استغلالها في تكوين قرار الحرب على العراق. وقد قدم المحللون أفضل أحكامهم، وغالباً ما قدموها مع تحذيرات وبلغة غير حاسمة كانت شائعة الاستخدام في المناهج التحليلية، ولكن كانوا محبطين بسبب ضيق صدر صانعي السياسة واستعجالهم. ولجأ بعضهم في إدارة جورج بوش إلى انتقاء معلومات استخبارية معينة والخروج باستنتاجاتهم الخاصة بهم، ولم يستخدموا تلك الاستنتاجات التي وفرها المحللون المتخصصون. وهناك تقارير موثوق بها وذات مصداقية لمحللين كانوا يشعرون بضغوط يمارسها عليهم «مهندسون» في وكالات الاستخبارات بهدف دفع التحليلات بشأن العراق في اتجاهات بعينها، وبينما أصر بعض الناس على أن النظام يستطيع أن يستوعب مثل هذا الشد والجذب، والطرائق المختلفة لاستخدام المعلومات، فإنه من النادر أن نجد أن شهوراً من الجدل والنقاش نشأت نتيجة استخدام الرئيس للمعلومات الاستخبارية في الخطاب العام. إن استخدامه للمعلومات الاستخبارية غير الموثقة حول جهود العراق للحصول على اليورانيوم، إلى جانب الجدل الموازي بشأن الإساءة المحتملة لرئيس الوزراء البريطاني لتحليلات حول مبدأ النظام العراقي وعقيدته القائمة على استخدام الأسلحة الكيماوية، وضعت المعلومات الاستخبارية وكيفية قيام القيادة باستخدامها تحت الأضواء بطريقة غير اعتيادية. ويمكن أن تؤثر التساؤلات بشأن نزاهة القيادة واستخدام المعلومات الاستخبارية على نتائج الانتخابات في الدولتين، بالنظر إلى الريبة العميقة حول

مسوغات الحرب على العراق، والريبة التي تعززت نتيجة المشكلات التي واجهتها قوات التحالف في محاولتها فرض النظام والاستقرار في العراق.

يحتاج قطاع الاستخبارات، باعتباره موضوعاً مستقلاً عن السياسة، إلى التعامل مع سجل أدائه حول العراق وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك مدى جودة ما جمعه من معلومات وآلية النفاذ وجمع المعلومات السرية ونوعية التحليل. ومن المؤكد أنه: سوف يثبت أن بعض هذه الأحكام خاطئ، وأنها قامت على افتراضات مضللة حول أفكار النظام وقدراته. ومن بعض القضايا الجدلية الصغيرة ذات العلاقة بالمعرفة العامة: هل المختبرات المتنقلة كانت مختبرات أسلحة أو بالونات للطقس؟ وهل الأسطوانات الفولاذية مخصصة لأجهزة الطرد المركزي أو للصواريخ التقليدية؟ ومن بين القضايا الجدلية الكبيرة التي ستكون موضع جدل بين الخبراء والنقاد لبعض الوقت: هل نجح صدام في إخفاء أسلحته عن المفتشين الدوليين سابقاً وعن القوات الأمريكية منذ نيسان/ إبريل 2003؟ هل هو متورط في برنامج خديعة كبرى؛ بحيث يريد منا أن نعتقد أنه كان يخفي أسلحة لم تكن موجودة؟ هل أوقف بالفعل إنتاج الأسلحة؟ ربما بانتظار فترة انتهاء العقوبات التي سيكون فيها العراق أقل مراقبة؟ لماذا لم يكن خبراء الأسلحة والمسؤولون العراقيون الناجون أكثر استعداداً لتقديم المعلومات؟

كذلك يجب أن ينظر إلى نوعية الأحكام الاستخباراتية ودقتها والتوقعات بشأن العراق من منطلق الموارد المخصصة للمهمة وصعوبتها الملازمة لها؛ إذ بمقارنتها بالاستثمارات التي خصصت لدراسة الاتحاد

السوفيتي إبان الحرب الباردة، كانت دراسة العراق أقل بشكل كبير، وكان هناك عدد محدود من الخبراء الأصيلين بشأن العراق. والعراق، شأنه شأن الاتحاد السوفيتي، كان مجتمعاً مغلقاً وسرياً، حتى إن الأمريكيين الذين كان باستطاعتهم السفر إلى العراق لم يكونوا قادرين على إقامة علاقات وروابط وثيقة مع المقربين من الدوائر الداخلية للنظام أو حتى السفر والتنقل بحرية.

كان العراق –على أي حال- أيضاً هدفاً مستقراً نسبياً، وأولوية للمصالح الاستخبارية طوال أكثر من عقد، وكان لكل الوكالات الاستخباراتية الوقت الكافي والمال لتحقيق الكفاءة والجدارة بشأن العراق أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة.[19] لقد كانت هناك برامج للعمل مع اللاجئين السياسيين العراقيين المهاجرين الذين كانت إسهاماتهم ستشكل مصدراً مهماً ومستمراً للجدل؛ لأن الجماعات المحفزة سياسياً تعتبر أكثر ميلاً إلى المبالغة فيما تعرفه، وفي الاعتقاد بأن النظام المكروه سوف يسقط بسهولة أكبر من أي حالة مماثلة.

وهناك موضوعات أخرى تعرضت للتمحيص والتدقيق بعمق أكبر من غيرها باعتبارها جزءاً من التخطيط الطارئ للحرب، حتى قبل أي قرار رسمي بشن الحرب؛ فقد تم حشد الموارد الاستخباراتية لتدقيق مجموعة كبيرة جداً من الموضوعات، تتراوح بين حالة الطرق والبنية التحتية مروراً بسياسة الرموز المنفية وانتهاء بأوضاع الإنتاج الغذائي وغيرها. وعلى أي حال، تعرض كل هذا العمل إلى التعطيل نتيجة آليات النفاذ المباشرة المحدودة للوضع على الأرض. إن التقويمات الاستخباراتية للسلوك

العراقي المحتمل عشية الحرب موضع شك أيضاً باحتوائها على أخطاء خطيرة بسبب صعوبة التنبؤ برد أي مجتمع مجروح على التهمة. ولا يمكن المرء أن يتوقع بشكل كامل مستوى الطاقة والمخاطرة والمرونة العاطفية التي ستكون موجودة في شعب كان مقموعاً بقوة على يد ديكتاتور طوال سنوات من الحرمان المادي والافتقار إلى الحرية الشخصية. وليس لهذا علاقة قوية بالمهارات العقلية للمحللين الأمريكيين أو لكمية الدولارات المنفقة على نظم جمع المعلومات؛ إنها واقعية العمل المتواضعة عبر الفجوة الثقافية في مجتمع ثري مسالم يحاول أن يحدد كيف سيتصرف مجتمع آخر في ظل ظروف غير اعتيادية.

وقد ادعى العديد من الخبراء أنهم يستطيعون أن يتنبؤوا بالأحداث التي تكشفت عقب سقوط بغداد؛ فمن المعقول الادعاء باحتمال حدوث أعمال النهب وأن العراقيين سيترددون في تقديم المعلومات لقوات الاحتلال ماداموا يخشون بقاء صدام على قيد الحياة. غير أن التفاعل العفوي للقرارات التي اتخذتها القوات الأمريكية، التي خططت لاحتمال حدوث أمور أخرى غير تلك التي حدثت فعلاً، وللسكان العراقيين لم تكن متوقعة قط. وهناك الكثير من اللوم وانتقاد الذات بشأن الأخطاء في الأحكام التي اتخذتها القوات المسلحة الأمريكية والمخططون المدنيون والإداريون والاستخبارات. ومثل القرار السابق المتعلق بالإخفاق في منع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، علينا أن نحدد ما كان يمكن تصويبه بالفعل وما يمكن أن يصنف تحت خانة أنه غير متوقع أو غير قابل للتوقع.

الخلاصة

تعتبر الحالتان اللتان تم بحثهما هنا - الاستخبارات والحرب على الإرهاب، والاستخبارات والحرب على العراق - مفيدتين في حفز المضامين في إطار أوسع، يمكن فيه استغلال الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين. وفي مجتمع مفتوح مشبع بالمعلومات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يستطيع المرء أن يكوّن مفاهيم مختلفة جداً لدور الاستخبارات. فهل أنشئت للجمع والتفسير للمعلومات السرية حول مجموعة متفردة من القضايا التي يعتقد أنها تهدد المصالح الحيوية الأمريكية، أو أنه قصد منها أن تكون خدمة أكثر شمولاً، للعثور على معلومات تتعلق بسلسلة واسعة من موضوعات السياسة الخارجية والأمن القومي وتقويمها؟ وبكلمات أخرى، هل يجب على جهاز الاستخبارات البيروقراطي الكبير أن يركز بشكل أكبر على أسلحة الدمار الشامل والدول المارقة والإرهاب، أو يجب عليه أن يحول ذاته إلى جهاز متفوق لمعالجة المعلومات لمصلحة الحكومة، ويقدم بيانات وتحليلات كافية حول موضوعات تتراوح بين الانتخابات والقضايا البيئية، وبين مصادر الصراع والتطورات الجديدة في مجالي الصحة والعلوم؟

في مركز الاستخبارات القومي، حيث كنت أعمل حتى عام 2002، كنت أتبع المعسكر الأخير، حيث كنت أعتقد أننا جزء من الأعمال المعلوماتية. بعضها سري وبعضها الآخر غير سري. والمعلومات والتحليلات الدقيقة المتوافرة من وسائل الإعلام أو مراكز الفكر والدراسات أو الجامعات لا يمكنها أن تستجيب لكل متطلبات الحكومة من المعلومات بطريقة مناسبة، كما أن تلك المؤسسات لا يوجد لديها بالضرورة مناهج

تدريب أو استخدام ملائمة يمكنها أن تلبي احتياجات العملية السياسية. وهذا المفهوم الأوسع للاستخبارات يجب أن يجتذب مراكز الدراسات والأبحاث غير الحكومية، كما أن تكامل المعلومات من مصادر متنوعة يجب أن يكون ممارسة معيارية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأحكام على المعلومات وتفسيرها يجب أن يكون من مسؤولية الموظفين الحكوميين.

إن كل رئيس سوف يستخدم الاستخبارات بطريقة مختلفة، فاستخدام الاستخبارات في العامين الماضيين قد يؤدي إلى بروتوكولات جديدة حول الكيفية التي يستطيع الرؤساء وطواقمهم استخدام الاستخبارات وتحديد المسؤول عندما تقع الاستخبارات في الخطأ.[20] ولا يرغب أي رئيس في التخلي عن الوصول إلى بعض مصادر المعلومات البالغة الخصوصية والسيطرة عليها، كما أن معظم الرؤساء يعتقدون أن الاستخبارات تشكل مدخلاً مهماً للأمن القومي، بدءاً من ردع الأعداء والحيلولة دون وقوع أزمات، مروراً بمعالجة مشكلات السياسة الخارجية الدائمة ودعم المفاوضات، وانتهاء بالاستخدام الأكثر خطورة للاستخبارات في دعم قرار استخدام القوة. وغالباً ما يقرر الرؤساء الدفاع عن المؤسسة.

للناس عموماً علاقة مختلفة مع الاستخبارات، وهم يميلون إلى الشعور بتضارب كبير تجاه المؤسسات والأفراد الذين يقومون بأعمال سرية تصبح، على نحو متكرر، مصدراً للتجاذبات والجدل. وفي حالات معينة، يخرج مسؤولو الاستخبارات على القانون أو ترتبط تصرفاتهم بفشل السياسة الأمريكية التي أدت إلى وضع قوانين وإرشادات جديدة لعمليات الاستخبارات. وفي بعض الأحيان تستخدم الاستخبارات سوطاً للتأديب في السياسات غير الشعبية، كما ينظر إليها، في حالات نادرة جداً، على أنها بطل.

وما من شك في أن حكاية الاستخبارات الأمريكية، بأخطائها وإنجازاتها، تعتبر حكاية استثنائية بكل المقاييس لأنها يجب أن تحافظ على السرية والقدرة على كتمان الأسرار المطلوبة في العمل الاستخباراتي، وكذلك يجب أن تحاول تسويغ نفسها للنظام، والشعب الأمريكي الذي لا يتسامح كثيراً مع السرية وصار يتوقع التحقيق في نشاطات الحكومة كافة بصورة علنية. تتشكل صورة الاستخبارات الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية بحسب إدراك القوة الأمريكية والدور الأمريكي في العالم وموقف الشعوب من ذلك. وغالباً ما يتم تصوير عملاء وكالة الاستخبارات الأمريكية في الأفلام السينمائية، التي تنتجها هوليوود، وفي روايات المغامرات، إما بوصفهم ساذجين أو أشراراً. وفي السنوات الأخيرة -على أي حال-، صارت وسائل الإعلام الأمريكية تصور، على نحو متكرر، عمليات الاستخبارات الأمريكية والمحللين بمزيد من التعاطف، وبشكل بطولي في بعض الحالات. وسوف يتطلع كثيرون ممن ينظرون إلى القوة الأمريكية الاستثنائية وقيادتها إلى أن تعكس الاستخبارات الأمريكية القيم والمهارات المتنوعة التي تصنع مسؤولية تلك القيادة. وفي الوقت نفسه، سوف تكون الاستخبارات الأمريكية جزءاً من قصة أكثر سواداً؛ بحيث إن أولئك الذين يخشون الولايات المتحدة الأمريكية ويكرهونها سوف يصرون على اعتقادهم بشأنها. وبالنسبة إلى الآلاف من الناس الذين اختاروا العمل في الاستخبارات مهنة لهم، أو الذين يعتمدون على الاستخبارات في أداء وظائفهم في القوات المسلحة أو تنفيذ القانون أو العمل الدبلوماسي أو السياسة العامة، فإن هذه الصور الكاريكاتورية لا تشبه الواقع إلا نادراً.

الهوامش

1 . أود أن أعبر عن امتناني لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لتوفيره هذه الفرصة لي لأستعرض التحديات العديدة التي تواجه الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية . وأود أيضاً أن أعبر عن سعادتي للمشاركة في تبادل وجهات النظر والآراء بين مركزين فكريين غير حكوميين ، أي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ومؤسستنا (مركز هنري إل ستيمسون) الذي له باع طويل في إجراء دراسات للمؤسسات المسؤولة عن سياسات الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية وللسياسات الأمنية الدولية المتعددة الأطراف بكل حيادية وموضوعية . وقد أنجز مركز ستيمسون تحليلات متكاملة حول سبل إصلاح وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين ودائرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . وسيسهم هذا الموضوع في ذلك السجل وسيمثل أيضاً تعاوناً جديداً بين مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ومركز ستيمسون .

2 . يجادل ريتشارد بتس بأن أفضل النظم الاستخباراتية ستلحق بها مشكلات كبيرة في مجال "إصلاح الاستخبارات" . انظر :

"Fixing Intelligence," *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 1, (January/February 2002), 44.

3 . أنشئت وزارة الدفاع ، ووكالة الاستخبارات المركزية ، ومجلس الأمن القومي ، خلال الفترة 1947-1949 . وكانت وزارة الخارجية قد أنشئت عام 1789 .

4 . تشمل تقارير جماعات العمل ذات الشريط الأزرق والمقالات الأكاديمية حول كيفية إصلاح الاستخبارات ، ما يأتي :

Reports of blue-ribbon working groups and academic articles on how to reform intelligence include: "Making Intelligence Smarter: the Future of U.S. Intelligence," sponsored by the Council on Foreign Relations, 1996; "Preparing for the 21st Century," Commission on the Role and Capabilities of the U.S. Intelligence Community, Washington, D.C., March 1, 1996; "The Intelligence Community in the 21st Century," the House Intelligence Committee, IC21: Washington, D.C., March 1996.

5. انظر :

Walter Pincus, "Intelligence shakeup would boost CIA," in *Washington Post*, November 8, 2001.

6. يمكن الحصول على النص الكامل من الموقع الآتي :

www.gpoaccess. gov/serialset/creports/911.htmh

7. المرجع السابق.

8. لمزيد من المعلومات حول الأعضاء الحاليين في القطاع ونشاطاتهم، انظر : www.intelligence.gov

9. انظر موقع وزارة الأمن الداخلي على الإنترنت : www.dhs.gov

10. انظر كلمة وينستون ويلي، رئيس مجموعة "سنيور ستيرنج جروب"، TTIC، أمام لجنة الشؤون الحكومية التابعة لمجلس الشيوخ في 26 شباط/ فبراير عام 2003.

(http://www.cia.gov/cia/public_affairs/speeches/2003/wiley_speech_02 262003.html).

11. تم عرض هذه النقاط الأربع بشكل مختلف في محاضرة قدمتها لمشروع الأمن الداخلي في معهد ليكسينجتون في شباط/ فبراير 2003. ويمكن الحصول على ملخصات المساهمات من الموقع الآتي : www.lexingtoninstitute.org

12. تعود نصوص تصريحاته إلى عام 1995، وهي متاحة على موقع : www.cia.gov

13. انظر :

"Worldwide Threat Assessment, 1999: Current and Projected National Security Threats," February 2, 1999, www.cia.gov.

14. انظر :

"Worldwide Threat Assessment, 2000: Global Realities of our National Security," March 21, 2000, www.cia.gov.

15. انظر :

"Worldwide Threat Assessment, 2001: National Security in a Changing World," February 7, 2001, www.cia.gov.

16 . يجادل ريتشارد بتس بأن وزارة الدفاع تمتلك 80٪ من الاستخبارات، فيما يخص الوظائف والموارد، المرجع السابق، ص54.

17 . صرح نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز لمجلة **فانتي فيير**، قائلاً: «لأسباب لها علاقة كبيرة بالبيروقراطية الحكومية الأمريكية، اتفقنا على موضوع واحد يمكن لأي شخص أن يتفق عليه وهو أسلحة الدمار الشامل باعتبارها سبباً محورياً». (مقتبس من صحيفة **يو أس توداي**، 30 أيار/ مايو 2003).

18 . الحكم الأساسي لـ"برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية"، تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002 . نسخة سرية متوافرة على موقع :

www.cia. gov/cia/publications/iraq_wmd/Iraq_Oct_2002.htm#01

19 . قدم جريجوري تريفيرتون مناقشة مشابهة، انظر :

"Intelligence: the Achilles Heel of the Bush Doctrine," in *Arms Control Today*, July/August 2003. www.armscontrol.org/act/2003_07-08/treverton _julaug03.asp.

20 . للاطلاع على تحليل رائع لتاريخ الرؤساء الأمريكيين والاستخبارات، انظر :

Christopher Andrew, *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush* (HarperPerennial, 1995).

المراجع

"Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs." October 2002. Unclassified version. <www.cia.gov/cia/publications/iraq_wmd/Iraq_Oct_2002.htm#01>

"Making Intelligence Smarter: the Future of U.S. Intelligence." Council on Foreign Relations, 1996.

"Preparing for the 21st Century." Commission on the Role and Capabilities of the U.S. Intelligence Community. Washington, DC, March 1, 1996.

"The Intelligence Community in the 21st Century." House Intelligence Committee, IC21, Washington, DC, March 1996.

Andrew, Christopher. *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush* (HarperPerennial, 1995).

Betts, Richard. "Fixing Intelligence." *Foreign Affairs* vol. 81, no. 1 (January/February 2002).

Pincus, Walter. "Intelligence shakeup would boost CIA." *Washington Post*, November 8, 2001.

Treverton, Gregory F. "Intelligence: the Achilles Heel of the Bush Doctrine." *Arms Control Today* (July/August 2003). <www.armscontrol.org/act/2003_07-08/treverton_julaug03.asp>

Wiley, Winston, Chair Senior Steering Group, TTIC, Speech before the Senate Governmental Affairs Committee, February 26, 2003. <www.cia.gov/cia/public_affairs/speeches/2003/wiley_speech_02262003.html>

Wolfowitz, Paul, Deputy Secretary of Defense. *USA Today*, May 30, 2003. <www.cia.gov>

نبـــذة عـــن المحاضـــرة

إيلين ليبسـون

أمضت إيلين ليبسون ما يقارب 22 عاماً في وظائف حكومية، وتولت في نيسان/ إبريل 2002 منصب رئيسة مركز هنري إل. ستيمسون بالعاصمة الأمريكية واشنطن، وكانت كبيرة المديرين التنفيذيين فيه. وقد شملت المناصب التي شغلتها في السابق: نائبة رئيس مجلس الاستخبارات القومي بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1997-2002، والمساعدة الخاصة للمندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة خلال الفترة 1995-1997، ومديرة شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي خلال الفترة 1993-1995. كما عملت السيدة ليبسون أيضاً مسؤولة الاستخبارات القومية للشرق الأدنى وجنوب آسيا خلال الفترة 1990-1993، وعضواً في هيئة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية خلال الفترة 1986-1987، ومتخصصة في شؤون الشرق الأوسط لدى هيئة أبحاث الكونجرس خلال الفترة 1979-1990.

وفي أثناء عمل السيدة ليبسون في مجلس الاستخبارات القومي- وهو مركز التحليل الاستراتيجي التابع لمجتمع الاستخبارات الأمريكي- شاركت في إدارة الدراسة المتعددة الاختصاصات "الاتجاهات العالمية 2015"، ووجهت عملية تواصل مجلس الاستخبارات القومي مع المؤسسات الفكرية والبحثية حول موضوعات الأمن القومي. وقد تركزت وظائفها الحكومية السابقة بصورة رئيسية على التحليل وصنع السياسات المتعلقة بشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

كتبت السيدة ليبسون مقالات ومراجعات للكتب في عدد من الدوريات، منها : *Foreign Affairs* و *Journal of International Affairs* و *Middle East Journal*.

حصلت السيدة ليبسون على درجة البكالوريوس من جامعة كورنيل، وعلى درجة الماجستير من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. وهي تتحدث الفرنسية والعربية والعبرية وتقرأ بها. كما تتمتع بعضوية مجلس العلاقات الخارجية والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومعهد الشرق الأوسط ورابطة دراسات الشرق الأوسط. وقد نالت عام 2003 عضوية كل من مجلس مؤسسة آسيا، ومجلس مؤسسة التعليم والتوظيف.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين
مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل
د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية
محمد سليم

4. إدارة الأزمات
د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي
لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي
د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج
د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية
خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان
بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية
د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية
د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها
هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين
د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 . مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 . الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة : صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 . منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 . التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 . خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 . الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 . الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36 . قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49 . التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50 . مصادر القانون الدولي : المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51 . الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52 . تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53 . التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي :
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54 . واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55 . مشكلات الشباب : الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56 . محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57 . الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58 . جذور الانحياز : دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59 . ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:

من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة : المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام : تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية : الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق :

من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة : حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والاتحاد الأوربي : التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88 . احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89 . تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90 . تشكيل النظام السياسي العراقي : دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91 . الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92 . الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر : سد الثغرات

إيلين ليبسون

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسـم : ________________

المؤسسة : ________________

العنـوان : ________________

ص.ب : ________ المـدينـة : ________

الرمز البريدي : ________________

الـدولـة : ________________

هـاتـف : ________ فـاكـس : ________

البريد الإلكتروني : ________________

بدء الاشتراك : (من العدد : ________ إلى العدد : ________)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص.ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

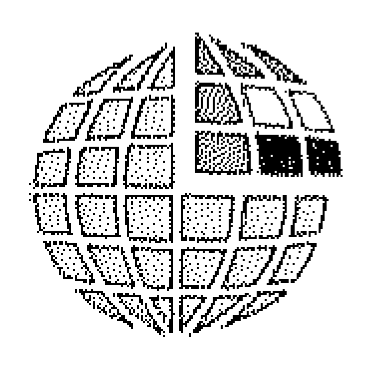
ص.ب: 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: E-mail: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: +9712-4044541 ، فاكس: +9712-4044542

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-770-0

9 789948 007708